الصباح الاقتصادية
12
العدد 2640 - السنة التاسعة
الثلاثاء 14 ربيع الأول 1438 - الموافق 13 ديسمبر 2016
Tuesdday 13 December 2016 - No.2640 - 9th Year

ارتفاع جماعي للمؤشرات

«الصناعة» و«العقار» ينقذان البورصة عند الإغلاق

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

■ مؤشر قطاع الاتصالات ارتفع 5 في المئة خلال 2016

أنهت المؤشرات الكويتية تعاملات أمس الاثنين، بارتفاع جماعي؛ حيث صعد السعري 0.45% ليصل إلى مستوى 5636.99 نقطة، رابحاً نحو 25.21 نقطة، وصعد الوزني 0.46%، وسجل كويت 15 نموا نسبته 0.73%، مقارنة بمستويات إقفالة أمس الأول الأحد.

وشهدت الجلسة ارتفاع 8 قطاعات، تصدرها التكنولوجيا الصاعد بنسبة 2.33%، بدعم رئيسي من ارتفاع سهم أسس بنحو 4.8%.

وصعد الصناعة بنسبة 1.26% متأثرا بصعود 13 سهما، على رأسها الصلبوخ وهيومن سوفت بنسب 7.41% و4.85% على الترتيب.

وسجل العقار نموا نسبته 0.62% مع صعود عدد من أسهمه، على رأسها سهم مينا المرتفع بنسبة 10.53%، كما صعد سهم المستثمرون بنسبة 4.17%، الذي تصدر الكميات بنحو 29.81 مليون سهم.

وارتفع البنوك بنحو 0.24% متأثرا بصعود 5 أسهم، تصدرها سهم بيتك بنسبة 1.92%، الذي تصدر السيولة بقيمة 4.315 مليون دينار، كما صعد سهم الإثمار 1.32%.

وفي المقابل تراجع 3 قطاعات؛ حيث هبط الخدمات المالية بنسبة 0.46% بضغط 14 سهما، على رأسها سهم جيران، متصدر القائمة الحمراء بنسبة 8.93%، وتجاهل القطاع تصدر سهم بوبيان القائمة الخضراء بنسبة 11.90%.

كما تراجع قطاع النفط والغاز بنحو 0.31% بضغط رئيسي لهبوط سهم بحرية بمعدل 6.67%.

وارتفعت السيولة إلى 25.66 مليون دينار، مقابل 17.12 مليون دينار بنهاية تعاملات جلسة الأمس الأول، كما صعدت الكميات إلى 246.54 مليون سهم، مقابل 184.735 مليون سهم بجلسة أمس الأول الأحد.

وارتفع 55 سهماً، بينما تراجع 34 سهما، واستقر 40 سهما.

واستهلت المؤشرات الكويتية جلسة أمس على ارتفاع، حيث صعد السعري 0.15% إلى النقطة 5620.44، رابحا 8.66 نقطة، فيما ارتفع الوزني 0.35%، وصعد وكويت 15 بنسبة 0.47%.

وقال اقتصاديان كويتيان أمس الاثنين إن مؤشر قطاع شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت ارتفع بنحو 5 في المئة منذ بداية العام الحالي.

وعزا الاقتصاديان هذا الارتفاع إلى سرعة معدل دورانها مقارنة مع أسهم مدرجة في قطاعات ريادية أخرى فضلا عن استحواذها على اهتمام المتداولين من المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية.

وأضافا أن رؤوس أموال قطاع الشركات الأربع المدرجة بقطاع الاتصالات في بورصة الكويت تبلغ نحو 620 مليون دينار كويتي وتمثل نحو 2 في المئة من عدد الشركات المدرجة (الدينار الكويتي يعادل نحو 3ر4 دولار أمريكي).

وأوضحا أن أخبار هذه الشريحة من الأسهم تعد عاملا مؤثرا على مجريات الأداء عليها ويجعل منها هدفا لكل المتعاملين في السوق.

من جهته قال المدير العام لشركة (مينا للاستشارات الاقتصادية والمالية) عدنان الدليمي إن قطاع الاتصالات يضم شركات عالمية ذات رؤوس أموال كبيرة وتمثل نسبة كبيرة من القيمة السوقية ولديها معدلات تداول «جيدة».

وذكر الدليمي أن شركات القطاع تعد شركات قيادية ذات انشطة تشغيلية وتتميز بتوزيعات سنوية جيدة مشيرا الى أن شركات القطاع تعاني المنافسة والتشبع في الأسواق العاملة بها فضلا عن الخسائر التي تكبدتها جراء تحويل العملات بسبب العمل في دول غير مستقرة اقتصاديا.

بدوره ذكر الرئيس التنفيذي السابق في شركة (العربي للوساطة المالية) ميثم الشخص ان اسهم القطاع تتميز بانشطتها التشغيلية وأصبحت هدفا من جانب العديد من المتعاملين نتيجة ارتفاعاتها اللافتة.

وأضاف الشخص أن أسهم القطاع تتمتع بقيمة سوقية عالية مبينا أن أسهمه مستهدفة من جانب الصناديق الاستثمارية.

وعلى صعيد جلسة أمس فقد شهدت استمرار الأداء الإيجابي استكمالا لحالة التفاؤل التي بدأت أمس الأول تزامنا مع افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي ال15 لمجلس الأمة.

وكان لافتا تفاعل الحركة مع ارتفاع أسعار النفط ما جعل من دخول المحافظ والصناديق منهاجا واضحا على عموم الأسهم لاسيما المنضوية تحت مكونات (كويت 15) رغم المضاربات التي طالت أسهما رخيصة وضغوطات على أسهم كبيرة.

وشهدت مجريات حركة الأداء العام نشاطا على 55 شركة شهدت ارتفاعا على عكس 34 شركة سجلت انخفاضات ضمن 129 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 4ر31 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 01ر15 مليون دينار تمت عبر 841 صفقة نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 08ر891 نقطة.

يذكر أن المؤشر السعري للبورصة أقفل مرتفعا 21ر25 نقطة ليبلغ مستوى 99ر5636 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 6ر25 مليون دينار من خلال 5ر246 مليون سهم تمت عبر 4511 صفقة نقدية.

لمناقشة التعديلات الجديدة على تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين

«المركزي» يعقد ورشة عمل حول متطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي

في إطار المسئولية الاجتماعية لبنك الكويت المركزي ودوره الرقابي في مجال تعزيز الاستقرار المالي في البلاد، استضاف البنك المركزي في مقره امس الاثنين ورشة عمل تناقش متطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (701) والتعديلات التي شملتها بعض معايير التدقيق الأخرى. وشارك في ورشة العمل ممثلون عن الجهات المعنية بتطبيق هذه المعايير ومراقبتها ومنها وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالإضافة إلى البنوك الكويتية.

وأوضح بنك الكويت المركزي في بيانه الصحفي بأن ورشة العمل ناقشت المحاور الأساسية للتعديلات التي شملتها تلك المعايير ومنها المزيد من الإفصاح في تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين والتي تشتمل على معلومات حول قدرة الشركات التي تخضع للتدقيق على الاستمرارية وما يترتب على ذلك من تعزيز آليات الاتصال بين المدققين الخارجيين والقائمين على إدارة الشركات الخاضعة للتدقيق وبشكل خاص لجان مجالس إدارة الشركات التي يتم تدقيق أعمالها، ومنها لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة ولجنة إدارة المخاطر.

جانب من ورشة العمل

وفي ضوء التعديلات التي طرأت على تلك المعايير فإن تقارير مراقبي الحسابات الخارجيين سوف تكون مصدراً جيداً للمعلومات والبيانات التي تحتاجها الجهات الرقابية التي تخضع لها الشركات خاصة في مجال تقييم المخاطر ومصدراً هاما لمستخدمي القوائم المالية سواء المستثمرين أو المحللين. ولا شك ان ذلك سيكون دافعا لتلك الشركات للمزيد من الالتزام بتطبيقات وممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر.

وأضاف البنك المركزي بان ورشة العمل ناقشت أيضا الأدوار المنوطة بالعديد من الجهات والأطراف ذات العلاقة بالممارسات المهنية فضلاً عن اتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة بيئة العمل للتفاعل بإيجابية بتطبيقات تلك المعايير من قبل مختلف الجهات المعنية، وبما يرفع من شأن مهنة التدقيق في دولة الكويت في مجال تطبيق المعايير المهنية الدولية.

واختتم البنك بيانه الصحفي مؤكداً على مواصلة بنك الكويت المركزي لدوره الاجتماعي انطلاقا من قناعته بالنظرة الشمولية لمسئولياته في تعزيز الاستقرار المالي.

أسعار النفط ارتفعت في 30 نوفمبر الماضي 9 في المئة

«الوطني»: اتفاق «أوبك» حمل رداً قوياً للمشككين

قال بنك الكويت الوطني إن أسعار النفط ارتفعت في 30 نوفمبر الماضي 9 في المئة تزامنا مع توصل الدول الأعضاء بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى اتفاق لخفض الإنتاج للمرة الأولى منذ ثماني سنوات.

وأضاف (الوطني) في تقريره الشهري عن أسعار النفط أن اتفاق (أوبك) حمل رداً قوياً على آراء المشككين بأن أيام المنظمة أصبحت معدودة.

وذكر أن كل من مزيج برنت الذي يعد المعيار العالمي لتسعير النفط ومزيج غرب تكساس المتوسط الذي يعد معيار تسعير النفط الامريكي سجلا أعلى نسبة ارتفاع يومي على مدى 9 أشهر وذلك على خلفية الاتفاق.

وأوضح ان اتفاق (أوبك) يتضمن قيام المنظمة بتخفيض إجمالي انتاجها بنحو 2ر1 مليون برميل يوميا ليصل إلى 5ر32 مليون برميل يوميا لمدة ستة أشهر بداية من يناير المقبل.

وأفاد بأن الاتفاق يتضمن التزام كافة الأعضاء بخفض انتاجهم بنسبة 4ر5 في المئة استنادا إلى معدلات الإنتاج المرجعية لشهر أكتوبر الماضي باستثناء إيران ونيجيريا وليبيا واندونيسيا.

وبين انه سيتم تطبيق الحصص الفردية للدول وتشكيل لجنة جديدة تراسها الكويت لمراقبة الالتزام بما سيعزز من مصداقية الاتفاقية مشيرا إلى أن التوقعات تتجه نحو السعودية ودول الخليج لتحمل الحصة الأكبر من تقليص الإنتاج.

وذكر أن إيران وافقت على الحد من انتاجها بواقع 2ر0 مليون برميل يوميا أقل من سقف الحد المستهدف بمعدل أربعة ملايين برميل يوميا.

وأوضح انه تعويضا لذلك سوف يسمح لإيران بزيادة الإمدادات بواقع 90 الف برميل إضافية يوميا حتى تبلغ المستوى الجديد.

وأشار إلى شمول الاتفاقية هذه المرة دولا من غير الأعضاء في (أوبك) مثل روسيا وعمان وأذربيجان وغيرها حيث أجمعت تلك الدول نهاية الاسبوع الماضي على خفض مشترك للانتاج فيما بينها بواقع 600 الف برميل يوميا.

وقال التقرير إنه في حال تم تطبيق الاتفاق فانه من المحتمل على التوازن بين العرض والطلب العالمي وعلى مخزون النفط الذي يبلغ حاليا أعلى مستوياته منذ خمس سنوات قد تكون «عميقة».

وأفاد بأن حجم خفض الإنتاج الذي يبلغ نظريا 8ر1 مليون برميل يوميا بافتراض الالتزام الكامل من قبل الدول الأعضاء وغير الأعضاء في (أوبك) من شانه محو تخمة المعروض النفطي على مستوى العالم والتي تبلغ حاليا نحو 7ر0 مليون برميل يوميا في الربع الاخير من 2016.

ولفت إلى أن النفط الصخري الأمريكي يعد المستفيد الأول من الاتفاق حيث سيخلق ارتفاع الأسعار دافعا لشركات الطاقة الأمريكية لإحياء منصات الحفر التي كانت عاطلة عن العمل خلال فترة تراجع الأسعار وذلك بهدف العمل على رفع الإنتاج مجددا.

وأشار إلى ظهور شواهد فعلية للتعافي حيث ارتفع عدد منصات الحفر الامريكية إلى 477 منصة حفر مطلع ديسمبر الحالي بارتفاع بلغت نسبته 51 في المئة مقابل 316 منصة في مايو الماضي في حين ارتفع الإنتاج النفطي إلى 8ر69 مليون برميل يوميا مرتفعا بنحو 3 في المئة.

«كامكو للاستثمار»: 3.4 في المئة معدل النمو العالمي المتوقع في 2017

توقعت شركة كامكو للاستثمار أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي في العام المقبل نحو 3ر4 في المئة مقابل 1ر3 في المئة خلال العام الحالي.

وأضافت الشركة في تقرير متخصص أن النمو الاقتصادي العالمي سيكون مفيدا في الفترة القادمة لحين ظهور التأثير الفعلي لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي فضلا عن اثر نتائج الانتخابات الامريكية وتباطؤ نمو اقتصاد الصين وأسعار النفط على الاسواق.

وتوقعت انخفاض احتياطات دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا المصدرة للنفط الى 1ر1 تريليون دولار في 2016 على ان تشهد المزيد من التراجع بنحو 44 مليار دولار في 2017 مع استخدام الحكومات لتلك الاحتياطيات للانفاق على المشروعات.

وأضافت أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول بلغ أدنى مستوياته عند 1ر2 في المئة خلال 2015 وارتفع إلى 2ر3 في المئة خلال العام الحالي.

وأشارت إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بلغ أدنى مستوياته خلال العام الحالي نتيجة تراجع أسعار النفط وتاثر موازنات الدول وإيراداتها بذلك.

وذكرت أن الانتعاش الجزئي في أسعار النفط ادى إلى تسجيل ارتفاع طفيف في نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016 مقارنة بالتوقعات السابقة.

وتوقعت أن ينخفض معدل التضخم في دول الخليج خلال العام المقبل إلى نحو 2ر2 في المئة مقارنة مع حوالي 3ر6 في المئة خلال العام الحالي.

وبينت أن مخاطر تصاعد التوترات الجيوسياسية الناتجة عن الصراعات الإقليمية الحالية في منطقة الشرق الأوسط من شانه أن يضعف معنويات المستثمرين.

«كي نت» تبدأ تطبيقها من اول يناير

«بيتك» يطلق حملة لتعريف عملائه بخدمة «التوثيق الثنائى للدفع الالكترونى»

احد فروع بيتك

بدأ بيت التمويل الكويتي «بيتك» حملة توعية وتعريف لعملائه حول خدمة «التوثيق الثنائي للدفع الإلكتروني» 2FA وهي واحدة من أهم الخدمات الالكترونية للامان في بطاقات الصرف الآلي (ATM/Knet)، حيث تتناول رسائل الحملة التي تتوجه للعملاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي وموقع «بيتك» على الانترنت واجهزة السحب الالي، تفاصيل وشروط الخدمة التي اقرتها شركة Knet لتوفير المزيد من الامان للمستخدمين للبطاقات في الشراء عبر الانترنت ، اذ سيستلزم من العميل اعتبارا من الاول من يناير المقبل ادخال رمز من ستة ارقام، سيتم ارساله على هاتفه النقال المعتمد لدى «بيتك» عند كل معاملة شراء بما يزيد عن 25 دينار عبر الانترنت.

وتستهدف الحملة التي تاتي ضمن الاهتمام المتواصل بعملاء «بيتك» والسعي الدائم لاطلاعهم وتعريفهم بالجديد في الخدمات المصرفية، حث العملاء على تحديث البيانات المتعلقة بهواتفهم النقالة من خلال ثلاث وسائل هي خدمة التمويل اون لاين على موقع «بيتك» على الانترنت kfh.com او زيارة اقرب فرع مصرفي اومن خلال الخدمة الهاتفية ذات الرقم 1805333، لتجنب اي تاخير او رفض لعمليات الدفع الإلكترونية اثناء التسوق عبر الإنترنت عند بداية تطبيق الخدمة مطلع العام المقبل .

وتعتبر خدمة «التوثيق الثنائي للدفع» احدث خدمات الامان التي ستطبقها شركة كي نت كحماية إضافية للدفع عبر الإنترنت محليا من خلال تخصيص رمز سري (OTP) مكون من 6 ارقام، يستخدم من قبل حامل البطاقة مرة واحدة. ويستلمه العميل عبر الهاتف النقال ذى الرقم المعتمد لدى البنك لإستكمال العملية التي يقوم بها من خلال بوابة الدفع الإلكتروني.

كما انه من الضروري التحديث الدوري لبيانات العميل وخصوصاً رقم الهاتف النقال لإتمام عملية التوثيق وتجنب اي صعوبات في عملية الدفع الإلكتروني، مع العلم انه يتم اعتماد رقم هاتف واحد لاستقبال الرمز السري المحدد استخدامه خلال اربع دقائق فقط من ارساله، والا فان على العميل إعادة العملية لاستلام رمز حماية جديد، وتتاح له الفرصة ثلاث مرات فقط مدة كل محاولة اربع دقائق قبل ان يصبح الرمز غير قابل للاستخدام نتيجة خطأ او بطء في الاستخدام، وستظهر للعميل رسالة اذا ما اقدم على عملية الدفع بالبطاقة وهاتفه غير مسجل لدى «بيتك» تطالبه بضرورة تسجيل رقم هاتفه وبالتالي فعليه اتباع اى من الطرق الثلاث السابقة لتسجيل رقم الهاتف واتمام عملية الشراء والدفع ببطاقة كي نت .